

**منشور مالي رقم (٢) لعام ٢٠١٥ م**  
**بشأن الإستمرار في ترشيد الإنفاق في الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٥ م**

**أصحاب السمو والمعالي الوزراء**  
**أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين/المحترمين**

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة آثار إنخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة وعلى الوضع المالي للدولة ومن بينها التخفيض المقرر على الإنفاق العام لهذه السنة.

نود وبكل التقدير أن نفيد بأن مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة وفي إطار متابعته للوضع المالي بصورة عامة وموقف تنفيذ الموازنة العامة للدولة قد وجه بضرورة التزام الوزارات والوحدات الحكومية بالتخفيض المقرر على موازنتها الجارية والرأسمالية المعتمدة لهذا العام.

وحيث أن معدل الصرف الفعلي للفترة المنصرمة من هذه السنة (يناير حتى مايو) مقارنة بالفترة المماثلة من السنة الماضية تجاوز معدل الصرف في الكثير من بنود الموازنة الأمر الذي يشير إلى أن بعض الوزارات والوحدات الحكومية لم تأخذ بإجراءات الترشيد مأخذ الجد.

وحفاظاً على سلامة الأوضاع المالية وسعيًا لتجاوز التحديات المالية الراهنة فإن وزارة المالية وبتوجيه من مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة تحث جميع الوزارات والوحدات الحكومية على الإلتزام التام بتوجيهات الحكومة القاضية بترشيد الإنفاق والسيطرة على الصرف الفعلي على كافة بنود الموازنة الجارية والرأسمالية، مع مراعاة الآتي:

أولاً: وقف شراء وإستبدال السيارات والمعدات والأثاث خلال الفترة المتبقية من العام المالي ٢٠١٥م وتأجيل أية مصروفات لا تمثل ضرورة حتمية خلال هذا العام.

ثانياً: مراجعة البنود التي أدرجتها وزارة المالية كبنود استرشادية ضمن خطاب الموازنة الصادر لكافة الوزارات والوحدات الحكومية في شهر يناير من هذا العام.

ثالثاً: العمل على تقليل المشاركات خارج السلطنة غير الضرورية من أجل تخفيض الصرف على بند مصروفات السفر في المهمات الرسمية وبند تذاكر السفر.

رابعاً: تخفيض وترشيد وإحكام الرقابة على استهلاك ومصروفات الكهرباء والإنارة والمياه.

خامساً: تخفيض الإنفاق في البنود التي تجاوز الصرف عليها خلال هذه الفترة من العام عن مستوى الصرف في الفترة المماثلة من العام الماضي ٢٠١٤م وعدم الدخول في إلتزامات مالية جديدة ، حيث سيكون من الصعب النظر في أي طلب لتعزيز البنود التي سيحدث بها عجز نتيجة تجاوز الصرف عليها عن المعتمد في الموازنة.

( ٣ )

**سادساً: عدم ترحيل أية التزامات إلى موازنة السنة القادمة تفادياً لتحميل أعباء**

**مالية إضافية على موازنة السنة القادمة.**

**نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة ... والله ولي التوفيق.**

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،**

**درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي  
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية**

**صدر في : ٦ / ٩ / ١٤٣٦هـ**

**الموافق: ٢٣ / ٦ / ٢٠١٥م**